الثورة
Sun. 20 May . 2012
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770
الاحد 29 جمادى الثانية 1433هـ 20 مايو 2012م العدد (17351)

حمل السلاح!!

مصلح صالح المرهبي

■ الشيء المثير الذي يحزُّ في النفس ويشعر المرء تجاهه بالإحباط والألم والحسرة هو أن إطلاق النار في المناسبات كالأعراس والأعياد الدينية في اليمن بشكلٍ عام وفي القرى الريفية بشكل خاص يعتبر نوعاً من أنواع التفاخر بين القبائل وتقليداً تتناقله الأجيال رغم خطورته وفظاعته وريبته، حيث قد يتسبب حمل السلاح واستخدامه سواءً في الأعراس أو المهرجانات والأعياد والحفلات أو في استقبال ضيف عزيز، كأن يطلق شخص الرصاص بشكل عشوائي في الهواء «ويطحس» من على حجر أو أي حادث أو عارض يعترض طريقه -لا قدر الله- ويده في نفس اللحظة على الزناد «فيرش» بالرصاص الموجودين من البشر أمامه، فمنهم من يموت ومنهم من يُصاب وحينها يقول هذا المعتوه: يا ريت اللي جرى ما صار.

× وكثيراً ما نسمع عن وفاة أبرياء وإصابة آخرين في بعض الأعراس ويتحول الفرح إلى مأتم وحزن شديد بسبب ظاهرة حمل السلاح الخطيرة التي ينجم عنها أضرار جسيمة تعود على المجتمع اليمني بعواقب وخيمة ونتائج كارثية لا تحمد عقباها.

والمشكلة أن اليمن لا يوجد له مثيل في العالم بوجود ظاهرة السلاح، ناهيك عن وجود محلات تجارية لهذه الأسلحة تباع نهاراً جهاراً وعلى مرأى ومسمع الدولة، وحسب المعلومات المتداولة في الإعلام بأنه يوجد في اليمن 60 مليون قطعة سلاح بين خفيف ومتوسط وثقيل، أي أن كل مواطن لديه 3 قطع سلاح، وذلك نتيجة انتشار أسواق السلاح في مختلف محافظات الجمهورية.

إلاّ أن الأجهزة الأمنية شنت منذ نحو ثلاثة أعوام حملات واسعة النطاق على تلك الأسواق وأغلقت أكبرها وأشهرها، كما تقوم أيضا بين حين وآخر بحملات في الشوارع ومداخل ومخارج المدن وتضبط الأسلحة التي يتجول بها المواطنون، وقد تم مصادرة عشرات الآلاف من القطع مؤخراً، ففي يناير الماضي فقط ضبطت الأجهزة الأمنية 13154 قطعة سلاح من أنواع مختلفة في جميع المحافظات.

ولو نظرنا إلى ما يثيره مطلقو النار في الأعراس من مخاوف وهلع وإقلاق السكينة العامة وإزعاج للمواطنين الساكنين بجوار العرس، سنجد أن الواجب يحتم على أجهزة الدولة المعنية أن تضطلع بدورها وتمارس عملها وتضبط كل من تسول له نفسه إقلاق الأمن والاستقرار ويمارس هذه الظاهرة المنبوذة من مجتمعات العالم ككل، ولو كلف ذلك ضبط العريس لجعل الناس يعتبرون ويمتنعون عن إطلاق الرصاص مرة أخرى، وأنا متأكد أنه لو حصل مرة وقامت أجهزة الدولة بالقبض على عريس واحد فقط ولمرة واحدة، فلن تتكرر هذه الظاهرة على الإطلاق.

والغريب أن أجهزة الدولة الأمنية تضطلع بدورها وتمنع التجول بالسلاح في المدن والعواصم فقط، في حين أن أكثر من 75% من سكان اليمن يعيشون في الأرياف ومعظم أبناء الشعب اليمني مسلحون.

والعجيب أيضا أن مشروع تعديل القانون رقم 40 لسنة 1992م الخاص بتنظيم حمل وحيازة السلاح الذي وافق عليه مجلس الوزراء وتم إحالته لمجلس النواب يهدف إلى وضع المزيد من الضوابط الخاصة بحمل وحيازة السلاح الشخصي وإلى جعل أمانة العاصمة والمدن الرئيسية خالية من كل مظاهر حمل السلاح، ويظهر من نص القانون أن الإطار الجغرافي الذي تم تحديده لتنظيم حمل السلاح وإخضاعه لسلطة القانون محصور في عواصم المحافظات والمدن، وبهذا يكون الريف كله غير خاضع للقانون بنص هذه المادة.

كما أن المادة العاشرة من القانون حددت بشكل واضح هذه النقطة حيث نصت على ما يلي: «يحظر على أي شخص يحوز سلاحاً نارياً حمله في العاصمة صنعاء وعواصم المحافظات والمدن التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير إلا بترخيص من سلطة الترخيص ساري المفعول.

وطالما أن الريف اليمني كله غير خاضع لقانون تنظيم حمل السلاح، فلا بد أن يساهم المثقفون والعقلاء والخطباء في القضاء على هذه الظاهرة من خلال نشر الوعي بين الناس وإظهار مخاطرها على المجتمع من جوانب عدة عن طريق الإعلام بدرجة أساسية والوعاظ والمثقفين عبر المجالس والتجمعات المناسباتية التي يحضرونها وتعريف الناس بأن حمل السلاح ظاهرة غير حضارية وهي سبب في عدم الاستقرار والتخلف وتأخير التنمية والتطور في البلاد وسبب رئيسي أيضا في الانفلات الأمني وإراقة الدماء بين الأفراد وتؤدي إلى الفتنة بين القبائل، كما هو حاصل الآن.

وأناشد عبر هذه الصحيفة الغراء «الثورة» كل مشائخنا في اليمن من أكبر شيخ إلى أصغر شيخ وقاداتنا من منتسبي القوات المسلحة والأمن ومسؤولينا والذين يمشون في العاصمة والمدن العامة بالمرافقين المدججين بالأسلحة والمواكب الطويلة والعريضة والهنجمة الفاضية أن يمثلوا القدوة الحسنة ويكتفوا بمرافق واحد أو اثنين بدلا من الجيش الجرار من المرافقين والهيلمان كونهم قدوتنا ومشائخنا الذين نلجأ إليهم وقت الشدة لمعالجة مشاكلنا ونحتكم إليهم لحل قضايانا، ولكي يكونوا عند هذه الثقة والمسؤولية فلا بد أن يخضعوا للقانون جميعاً ودون استثناء لأحد مهما كان منصبه أو جاهه أو شخصيته، ويثبتوا للعالم أن اليمن شعب مؤمن وحكيم وحضاري عظيم، وأن يعلم كل شيخ وقائد عسكري ومسؤول بأن لا أحد فوق القانون، والناس جميعاً في نظر القانون سواء فهل من الممكن؟ أتمنى ذلك!!

رؤساء الجامعات

د/ عبدالله الفضلي

■ يتهيأ لقليل من أساتذة الجامعات اليمنية وأعضاء نقاباتها إننا قد وصلنا بالعملية السياسية والديمقراطية في بلادنا إلى أعلى المستويات من التفكير والاتزان والشفافية والكمال في كل شيء بالإضافة إلى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضبط الجودة على كل أستاذ وطالب في جامعاتنا وكلياتنا وأقسامنا العلمية ولم يبق أمامنا إلا انتخاب رؤساء الجامعات ونوابهم كمسألة حتمية ومحورية وجوهرية في الوقت الذي مازلنا فيه نمارس أعمالنا وتعاملنا وإنجاز مهامنا وإلقاء محاضراتنا بالطرق التقليدية المعقدة والمتخلفة ، كما أننا ما زلنا نمارس مهامنا وندرس المناهج التقليدية التي عفا عليها الزمن وتقادمت مع السنين ودخلت في ذمة التاريخ ومازالت المناهج والمقررات الدراسية المفروضة على الطلبة دون تطوير أو تحديث أو تعديل فأيهما أولى في الوقت الحالي انتخاب رؤساء الجامعات أم تطوير المناهج وتحسين الأداء الأكاديمي فلا أحد حتى الآن قد قام بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضبط الجودة لا من جهة الجامعات ولا من جهة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو من جانب الكليات والأقسام العلمية .

إن الجامعات في نظر العلماء عبارة عن شبكة متكاملة من المكتبات والمعامل والورش وقاعات البحث ولم تعد الجامعات كما كانت في الماضي عبارة عن أستاذ وكتاب وطالب وتلقين للمعلومات .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى هل بلغنا في اليمن مرتبة عالية في النظام السياسي والاقتصادي مبلغاً يمكن اعتباره نظاماً مثالياً يحتذى به من قبل الآخرين .

إننا ما زلنا نعاني من نظام سياسي مضطرب وغير مستقر وغير آمن ومازلنا في مرحلة انتقالية صعبة لم يتحدد فيها بعد شكل الدولة أو نظام الحكم ، هل هو نظام سياسي أم نظام برلماني أو أنه يجمع بين النظامين ،كما أننا لا زلنا نحاول الوصول إلى الحوار الوطني بين كافة شركاء العمل السياسي للوصول إلى صيغ وطنية توافقية مقبولة تفضي إلى إيجاد وإنجاز دستور وطني دائم يلبي طموحات الشعب اليمني وتحدد فيه مسارات الحكم في المستقبل وبما يتماشى مع التطورات العالمية في نظام الحكم الرشيد والشفافية ودولة النظام والقانون لا دولة الارتجال والعشوائية والتهريج واحتكار السلطة والثروة في أيدي بعض المتسلطين .

وحينما يصبح عندنا نظام سياسي مثالي آمن ومستقر ففي هذه الحالة يمكن التفكير بانتخاب رؤساء الجامعات ونوابهم بعد أن نكون قد أرسينا قواعد ديمقراطية راسخة في كيفية التبادل السلمي للسلطة ومن ثم الاتجاه إلى انتخاب رؤساء الجامعات ونوابهم و في هذه المرحلة السياسية الحالية غير المستقرة التي تمر بها بلادنا يمكن أن نبدأ التجربة بانتخاب عمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية كبداية تجريبية بحيث لو نجحت هذه التجربة وترسخت مبادئها يمكن تطبيقها على رؤساء الجامعات في وقت لاحق أي أنه ينبغي علينا أن نتدرج في الانتخابات ابتداءً من الأقسام العلمية والعمادات حتى ننتقل إلى انتخابات رؤساء الجامعات ونوابهم في ظل الأمن والاستقرار والطمأنينة .

إن فكرة انتخاب رؤساء الجامعات ونوابهم في بلادنا لازالت تتسم بعدم النضج السياسي والوعي الثقافي ومازالت الأهواء والاستقطابات الحزبية والمناطقية والفئوية تسيطر على كل العقول والأفكار وما يزال الإيمان باتخاذ مثل هذا القرار يواجه الكثير من الصعوبات والمشكلات خاصةً ونحن نعلم أننا مازلنا أسرى لماضٍ بغيض وطائفي وسلطوي واحتكاري ولذلك ينبغي على المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي القيام بوضع عدد من المعايير والشروط لمن سيشغل منصب رئيس جامعة ونوابه حتى يرضى عنها ويقبل بها الجميع دون اعتراض من أي طرف معارض .

وفي اعتقادي الشخصي أن من أهم شروط من يتم تعيينه رئيساً للجامعة أن يكون أستاذاً وعلى قدر عالٍ من الثقافة والمقدرة وقد صدر له العديد من الكتب والمقالات العلمية المبتكرة والبحوث الريادية وأن يكون مثالاً للسلوك الحسن والأخلاق الحميدة وألا يكون من ذوي النزعة الطائفية أو المناطقية أو الحزبية وأن يتفرغ للعمل الأكاديمي البحت وأن يكون لديه المقدرة والكفاءة لوضع الخطط والاستراتيجيات والدراسات لتطوير العمل الأكاديمي بالجامعة والارتقاء بالبحث العلمي وربط الجامعة بالمجتمع والبيئة التي تحيط بها ، بالإضافة إلى إقامة علاقات تعاون ومشاركة وتبادل الكفاءات العلمية والخبرات مع الجامعات العربية والأجنبية ، وأن يكون هم رئيس الجامعة الأكبر هو الرقي بالجامعة ورفع مكانتها العلمية والاهتمام بالأستاذ الجامعي وحل المشكلات التي تواجهه فضلاً عن الاهتمام بالطلبة الدارسين وتوفير كل السبل للحصول على تعليم راقٍ ومتميز وتوفير المعامل والورش والمكتبات ليكتسب الطالب من خلالها الكثير من المهارات والخبرات المتعددة وبما يتفق وسوق العمل واحتياجات المجتمع لهذه المهارات والتخصصات النوعية .

وبالتالي أن لا يكون هم رئيس الجامعة الأول هو الشؤون المالية والمدير المالي ومحاولة إنفاق الميزانية العامة للجامعة في غير أوجه إنفاقها وبطرق غير قانونية وغير مشروعة كنوع من العبث والفساد المنظم .

وقد شاهدنا وعايشنا الكثير من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات وهم في حالة اجتماعات مغلقة ومستمرة مع المسئولين الماليين لمناقشة وكيفية إنفاق الميزانية والتحايل عليها والمناقلة من فصل إلى فصل ومن نوع إلى نوع ومن بند إلى بند ليستحوذوا على الميزانية وصرفها في مكافآت خاصة بهم وضيافات وسفريات ...الخ . في الوقت الذي تعاني فيه الأقسام والكليات من نقص حاد في الأجهزة والمعامل والنثريات والاحتياجات والمتطلبات كالقرطاسية وغيرها وكلما تقدمت الكليات أو الأقسام إلى عمداء الكليات لصرف احتياجات الأقسام الشهرية كانت التوجيهات بعدم وجود اعتمادات مالية وان الكلية تعاني من نقص حاد في الاعتمادات المقررة لها. وهكذا لا هم ولا عمل لرئيس الجامعة أو العميد إلا إدارة الشؤون المالية.

أخلاقيات التغيير

عبدالسلام الحربي

● للتغيير أخلاق ومبادئ ومناهج وأهداف تسمو بأصحابها وتضعهم في منزلة المناضلين والمجاهدين .. وللتغيير مواقف ومحطات ورموز وطنية يذكرون بها وتزيدهم رفعة وسمواً عند كل ابناء الوطن يقدرون المسؤولية الوطنية حق تقديرها، يمتلكون المواهب والقدرات الخلاقة التي تؤهلهم إلى نيل الثقة من كل أبناء الشعب في تحقيق كل الأماني والتطلعات التي يريدها الجميع من الدولة المدنية الحديثة المرتكزة على الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية وتحقيق أكبر الإنجازات وأهمها في المرحلة الانتقالية الجديدة وفق آلية موحدة وإستراتيجية مرسومة أساسها الوطن أولاً وأخيراً.

● إن استشراف آفاق المستقبل والانفتاح على تجارب الآخرين وثقافاتهم وأساليب عملهم وما حققوه من التطور والنهوض والتقدم والازدهار والعلم والمعرفة والإبداع في شتى مناحي الحياة العامة يجب أن تكون وفق استراتيجية تحسب لكل التغيير حسابها في تحقيق كل الغايات والأماني المنشودة في المرحلة الانتقالية الجديدة والعمل على تشجيع المواهب وأصحاب الكفاءات المبادرات والإبداع بين صفوف الشباب وإحداث نقلات نوعية من التحديث والتطور والنهوض والازدهار في شتى المجالات بصورة متساوية ومتعادلة في كل أرجاء الوطن في المدن والقرى والأرياف على حد سواء .

● إنها استراتيجية الطموح والتحدي والوفاق والتغيير المنشود المتواصل والمتبصر والمنفتح والملتزم بالثوابت الوطنية التي تخدم الوطن وتراعي مصالحه الوطنية العليا وتعمل على إحداث نقلات نوعية من التطور والرقي والازدهار والمستقبل المشرق والغد الأفضل لكل أبناء الشعب دون وجود من يتأفف أو ينافق أو يحاول الاصطياد في الماء العكر أو يسعى إلى تعكير صفو الحياة العامة أو يتربص مع المتربصين رغم منحه الثقة من كل أبناء الشعب فلا يعطي المسؤولية الوطنية حقها فليس من التغيير المنشود مثله كمثل الأستاذ أو المدرس الذي ينتظره طلابه في الفصل فلا يأتيهم وإن جاء إليهم فإنه يملي من ورقة كلاما مكتوبا ومكررا لا جدوى منه ولا فائدة وليس له علاقة بما يسأله عنه أو يطالب به الجميع فيقوم برفض الإجابة على أية تساؤل ويلجأ إلى السخرية والتصعيد بما يملك من وسائط الضغط والتخويف.

● وينطلق في تنفيذ العمل والانطلاق نحو بناء اليمن الجديد والدولة المدنية الحديثة أن تكون من أخلاق ومسؤوليات وقيادات وطنية معروفة ومشهودة قابلة لخوض غمار التحدي والوفاق والتعامل مع كل الأحوال والظروف والتداعيات التي يمر بها الوطن في المرحلة الحالية ، انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية الوطنية والقناعات الشخصية على الخروج بالوطن إلى شاطئ البر والأمان وتحقيق الامن والاستقرار وبسط هيبة الدولة والنظام والقانون في ارجاء الوطن والانطلاق نحو البناء والتنمية والبناء والاعمار الحضاري في جميع المجالات وفق حدود لا تتجاوز الانحياز لأية جهة سياسية أو حزبية أو قبيلة أو جماعة بحد ذاتها بقدر ما تكون مسؤولية وطنية تحمل على عاتقها أهداف واستراتيجيات وطنية ومطالب شعبية وجماهيرية وتطلعات مستقبلية لكل أبناء الوطن بكل كفاءة وأقتدار وثبات على المبادئ في كل المواقف والظروف والأحوال.

فيسبوكيات

لطفي نعمان

التاريخ

التنقيب في تاريخ اليمن وعلاقاته الخارجية جد مفيد..

والعودة إليه من حين لآخر أمر مغر للانطلاق إلى آفاق المستقبل الأوسع..

وقريباً قد تجدون شيئاً جديداً.. فانتظروا إن كان الجديد من التاريخ يهمكم.

محمود ياسين

سنحاول

هذه الأيام كأنها مصرة على جعلنا يائسين ،

تحاول وضعنا في متاهة المثقفين الحزانى بسبب تشوه الحلم،لكن لا هذه هي الحياة تقول كلمتها ،وهذه ايام بعد الثورة تقول كلمتها ،وبالمقابل لدينا كلمتنا وهي كالتالي:

لن نيأس ،سنحاول مجددا ونتلقى اتهامات الذين اصبحوا ثوريين على حساب التشكيك بالآخر ونفيه،لم تعد مهمتهم الدفاع عن قيم الثورة ولا اهدافها ،لأن ذلك لا يعنيهم،

هل تعرفون ان اكثر من شخص أداروا عمليات قتل المتظاهرين هم الآن في المجلس الوطني،؟كنت اشعر بالاحباط عندما اتلقى تعليقات ثوريين زائفين مشككين،دون أن ألحظ العدد الاكبر من تعليقات النزيهين حتى وهم ينقدون رأيي،لكنهم موجودون وسنحاول مجددا،ويمكنكم التفكير ان البترول في السعودية اكتشف بينما كانت الشركة المنقبة تستعد للمغادرة بعد مئات المحاولات الفاشلة، وكانت المحاولة الأخيرة وهي تكتشف بحيرات النفط قد قدمت للعالم درسا بالغ الأهمية اسمه المحاولة الأخيره،سنحاااااااااااااااااااول